

استعادة الاستقلال وحرية الآخر

الibas بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

صفحة ناصعة مشرفة من صفحات تاريخ المقاومة اللبنانية الحضارية والسلمية الاغترابية كتبت مع نجاح اللوبي اللبناني وأصدقائه في إقناع الأكثرية الساحقة من المشرعين الأميركيين في مجلسي النواب والشيوخ بتبني وإقرار "مشروع قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان".

مبروك لجميع الذين ساهموا في هذا الإنجاز الكبير فرداً فرداً، فالمشروع الآن في طريقه للبيت الأبيض حيث بات من المؤكد أن يوقعه الرئيس جورج بوش ليصبح قانوناً، وقانوناً ملزماً لا يمكن نقضه بعد أن صوت عليه أكثر من ثلثي أعضاء مجلسي النواب والشيوخ.

من هنا نقول مبروك لكل الذين تابعوا مسيرة النضال الاغترابية هذه بعزيمة لا تلين، أولئك الذين آمنوا بقدسية القضية اللبنانية وبقدرتهم على تغيير موقف أكبر قوة في العالم لتظهير دور احتلال سوريا البعث والستالينية للبنان الكيان والجزور وكبت إنسانه. مبروك لكل لبناني مقيم ومغترب وصديق وحليف تعب وجد وكد لتغيير موقف الإدارة الأميركية وتجيير هذا الموقف لمصلحة لبنان الإنسان، والحقوق والسيادة والاستقلال.

مبروك هذا النجاح الكبير الذي هو بالواقع انتصاراً لعزيمة وثبات وعناد اللبنانيين السيادة الذين ورغم كل الكوارث والشدائد لم يضعف في يوم من الأيام إيمانهم ولا خاب رجأؤهم بحتمية استرداد حق أهلهم في حياة حرة وكريمة، هذا الحق الذي سلبه منهم البعث السوري بقوة البطش والإجرام والإرهاب.

تحذوا كل النكسات ومحاولات الإحباط وقاوموا الاضطهاد وهم يعلمون علم اليقين أن القوى الإقليمية والدولية كانت وحتى الأمس القريب تغض الطرف عن كل ما يخص احتلال لبنان وتغطي كافة ممارسات الحكم السوري الإنتهاكية مقابل الخدمات الإجرامية التي قدمها رموزه لهم على مدار ٣٠ سنة على حساب أمن وحرية وكرامة ولقمة عيش كافة شعوب المنطقة، وخصوصاً الشعب اللبناني، الضحية رقم واحد لبني أسد القرداحة ولبعثهم ولجهل وقصر نظر مواقع القرار في العالم.

لقد تحقق النصر السلمي اللبناني هذا وأمسى واقعاً وحقيقة ملموسة يوم الثلاثاء في ١١/١١/٢٠٠٣ بعد أن أقر مجلس الشيوخ الأميركي بأغلبية ساحقة "مشروع قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان" وكان سبقه في ذلك مجلس النواب الأميركي الذي تبناه وأقره بأغلبية أعضائه.

يشار هنا إلى أن مشروع القانون هذا ينص على فرض قيود تجارية كبيرة على سوريا ما لم تتسحب من لبنان وتوقف إنتاج أسلحة الدمار ودعم الإرهاب وتلتزم عملية السلام الشامل، هذا وقد تمت الموافقة عليه من قبل المجلسين الأميركيين بعد أن سحب البيت الأبيض اعتراضاته عقب فشل كل مساعيه لإعادة سوريا إلى حظيرة السلام.

جدير ذكره أن المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت ماكليان كان صرح بعد إقرار المشروع في مجلس النواب: "إن السوريين فعلوا أقل القليل في ما يتعلق بالإرهاب الأمر الذي لا يتيح لنا ما يكفي للعمل، لقد قلنا مرارا وتكرارا بأن سوريا تقف في الجانب الخاطئ من الحرب على الإرهاب وإنه يتعين عليها الكف عن إيواء الإرهابيين".

إن ما يفرح ويعطي الأمل بقرب شروق شمس الحرية على وطن الأرز مجدداً هو محتوى الكلمات التي ألقاها المشرعون الأميركيون في مجلسي النواب والشيوخ وتناولت للمرة الأولى منذ سنة ١٩٧٦ الوضع اللبناني بكافة أبعاده وحيثياته مسمية الأشياء بأسمائها دون مواربة، ومركزة بشكل لافت على أهمية عودة لبنان لسابق عهده كدولة حرة سيدة مستقلة خالية من كل القوى العسكرية والمخابراتية الغربية من سورية وغيرها. هذا وقد ربط المشرعون عودة السلام إلى منطقة الشرق الأوسط بأكمله بعودة الاستقلال والقرار الحر إلى لبنان وباستئصال دابر الإرهاب والأصولية منه.

مع هذا التبدل الكبير في السياسة الأميركية والدولية لمصلحة لبنان الكيان والإنسان لا بد وأن رحلة عودة وطن الأرز لأهله وعودة أهله إليه قد بدأت بخطوات ثابتة، وبالتالي فإن أيام الاحتلال السوري البعثي الغاشم في وطننا الجريح باتت معدودة، ولن تطول أكثر من أشهر قليلة كما توقع دولة الرئيس العماد ميشال عون.

إنه ومع أقول نجم الشقيقة وبعثها واندحارهما إلى غير رجعة سينتهي لا محالة دور كـ لـ المجموعات الهجينة المسلحة الأصولية المحلية والمستوردة على حد سواء لمصلحة قوى الشرعية اللبنانية والقانون، وسوف تنتهي معها كافة المحميات الأمنية في الجنوب والضاحية والبقاع والمخيمات الفلسطينية. من هنا فإن المطلوب اليوم من القيادات السيادية اللبنانية وبإلحاح أن تبدأ فوراً الإعداد للبنان ما بعد حقبة الاحتلال السوري وإفرازاته بعقلية منفتحة تعتمد مبادئ قبول الآخر واحترام حقوقه، نقض العنف والاحتكام للديموقراطية.

لقد عاش شعبنا طوال ٣٠ سنة على رجاء قيامة لبنان من كبوته وخروجه من نفق الاحتلال المظلم، وها قد تحقق رجاءه بعد أن ذاق الأمرين من جراء حروب الآخرين على أرضه وتخلي بعض شرائحه عن لبنانيتهم وضمائرهم. يبقى أن نتعلم جميعاً من التجارب التي مرت، فلا نكرر أخطاءنا الفاتلة من تفرد بالقرار وأنانية وأوهام عظيمة وتخلي عن الثوابت الوطنية والأخلاقية.

المطلوب اليوم من الجميع عدم التفريط بأي من الثوابت الوطنية التي هي عماد لبنان الـ ١٠٤٥٢ كيلومتر مربعاً، والهوية والكيان والتاريخ والحريات، أما التنافس الديموقراطي الصحيح بين المجموعات السيادية من أجل الأفضل فهو ما يتوجب تشجيعه، والتكليف مع آليته الميدانية وقبول نتائجه التي يقررها الشعب. لقد حان الوقت لنمارس كلبانيين ما نبشر به من احترام للغير ولحق الاختلاف معه، ولنكون قدوة في رحابة صدرنا ووسع أفقنا والخروج من فخاخ وشباك الأنا.

٢٠٠٣/١١/١٨